الأمم المتحدة

A/66/677

الجمعية العامة

Distr.: General
31 January 2012
Arabic
Original: English

**الدورة السادسة والستون**

البند ٤٥ من جدول الأعمال

**مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)**

## رسالة مؤرخة ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

وفقا لتعليمات واردة من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أتشرف بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ الموجهة إليكم من القائم بالأعمال بالإنابة للبعثة الدائمة للأرجنتين، محيلا مرفقا متضمنا نشرة صحفية صادرة في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ عن حكومة الأرجنتين بشأن جزر فوكلاند (A/66/653).

إن حكومة المملكة المتحدة ليس لديها أي شك في سيادة المملكة المتحدة على جزر فوكلاند أو جزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. علما بأن مبدأ تقرير المصير، المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، يؤكد موقفنا بشأن سيادة جزر فوكلاند. ولا يمكن أن تجرى ولن تجرى أي مفاوضات بشأن جزر فوكلاند ما لم وريثما يرغب أهل جزر فوكلاند في ذلك.

وموقف المملكة المتحدة واضح سواء فيما يتعلق بالوضع التاريخي والقانون لسيادة جزر فوكلاند. علما بأنه لم يُطرد أي سكان مدنيين من جزر فوكلاند في ٣ كانون الثاني/يناير ١٨٣٣ والحاصل أنه أرسلت قبل التاريخ المذكور بثلاثة أشهر حامية عسكرية أرجنتينية إلى جزر فوكلاند في محاولة لفرض السيادة الأرجنتينية على أرض بريطانية ذات سيادة. وقد احتجت المملكة المتحدة فورا على ذلك، وطردت فيما بعد الحامية العسكرية الأرجنتينية في ٣ كانون الثاني/يناير ١٨٣٣. ثم إن السكان المدنيين الذين سبق لهم

030212 020212 12-21931 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الاستئذان في الإقامة في الجزر وأُذن لهم في ذلك، تم تشجيعهم على البقاء واختارت الغالبية ذلك عن طواعية. وفي عام ١٨٣٣، لم تكن الحدود الإقليمية للأرجنتين تشمل النصف الجنوبي الجغرافي لتشكيلها الحالي، ولا أي أراض في جزر فوكلاند، أو القارة الجنوبية المتجمدة (أنتاركتيكا) أو جزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية. علما بأن الأرض التي يتشكل منها الآن إقليم تييرا ديل فويغو الأرجنتيني، والتي تزعم جمهورية الأرجنتين أن جزر فوكلاند تشكل جزءا منها، لم تكن هي نفسها تشكل جزءا من جمهورية الأرجنتين إلا بعد مرور حوالي نصف قرن على عام ١٨٣٣، وكان شعب جزر فوكلاند الحالي قد عاش وربي جيلين آنذاك. وتعود السيادة البريطانية على جزر فوكلاند إلى عام ١٧٦٥ قبل أن يكون هناك وجود لجمهورية الأرجنتين.

يتبين مما تقدم أن مطالبة جمهورية الأرجنتين بالجزر، بناء على مبدأ الإخلال بسلامتها الإقليمية، هي مطالبة لا تقوم على أساس، إذ أن جمهورية الأرجنتين لم تقم أبدا بإدارة الجزر إدارة شرعية، ولم تكن الجزر تشكل جزءا من إقليمها ذي السيادة.

وفي أيار/مايو ١٨٥٠، صادقت جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة على اتفاقية لتسوية الخلافات القائمة بينهما، واستعادة الصداقة بينهما. وخلال التسعين سنة التي أعقبت المصادقة على اتفاقية عام ١٨٥٠، لم تقدم جمهورية الأرجنتين سوى احتجاج دبلوماسي رسمي واحد في عام ١٨٨٨. وفي عام ١٨٦٣، في نفس الوقت الذي كانت فيه إسبانيا تتفاوض بشأن معاهدة تعترف فيها بجمهورية الأرجنتين كدولة ذات سيادة، قام الحاكم البريطاني لجزر فوكلاند رسيما باستقبال وفد دبلوماسي وعلمي إسباني في جزر فوكلاند البريطانية، ولم يتلق أي احتجاج. وبحلول عام ١٨٨٠ كان لدى جزر فوكلاند جيل ثان من مواليدها، وتم قبول جزر فوكلاند دوليا باعتبارها إقليما بريطانيا ذا سيادة، مع وجود تمثيل قنصلي للعديد من البلدان الأخرى في الجزر، بما فيها شيلي والولايات المتحدة الأمريكية. ولم تعد جمهورية الأرجنتين إلى احتجاجاتها المعتادة بشأن السيادة على الجزر إلا بعد نشوب الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٣٩.

ثم إن وضع جزء فوكلاند لا ينبغي أن يعتمد اعتمادا كليا على التاريخ الماضي لبلدين اثنين، بالنظر إلى التطوريات الهامة التي طرأت على النظام الدولي والقانون الدولي منذ ذلك الحين. كما لا ينبغي أن يكون موضوعا للطموحات الإقليمية العدوانية لبلد آخر. وينبغي أن يعتمد وسوف يعتمد على شعب الجزر. إن المملكة المتحدة مجتمع حديث وديمقراطي ساعد العديد من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي سابقا في الحصول على الاستقلال من خلال تفعيل مبدأ تقرير المصير. علما بأن بقية أقاليم ما وراء البحار ليست

مستعمرات؛ ولا يوجد فيها سكان مستعبدون، ولا تحرم المملكة المتحدة سكان الأقاليم المأهولة من أيّ من مواردها الطبيعية. ثم إن علاقة الارتباط بين المملكة المتحدة وجزر فوكلاند قائمة على التراضي. ويتعارض هذا مع النهج الذي تتبعه جمهورية الأرجنتين؛ فدستورها يسعى إلى تحقيق السيادة على جزر فوكلاند دون أي اعتبار لرغبات شعب جزر فوكلاند.

وتقيم المملكة المتحدة علاقة حديثة مع جميع بقية أقاليم ما وراء البحار، التابعة لها، تقوم على أساس من الشراكة والقيم المشتركة وحق كل إقليم في تقرير ما إذا كان يرغب أو لا يرغب في الاحتفاظ بعلاقته بالمملكة المتحدة. ولجزر فوكلاند، كغيرها من الأقاليم ما وراء البحار، دستورها الخاص بها، وتؤول سلطات مهمة للحكومة المنتخبة ديمقراطيا تتفق مع ما تحتفظ به المملكة المتحدة من سلطات لازمة لأداء مسؤولياتها السيادية، وبخاصة فيما يتعلق بالدفاع والشؤون الخارجية. ولا تنتوي المملكة المتحدة فرض تغيير في الوضع السيادي يتعارض مع إرادة الشعب المعني. وإذا كانت لدى شعب جزر فوكلاند رغبة واضحة ومعبّر عنها دستوريا لإجراء تغيير في وضعها السيادي، فسوف تساعد المملكة المتحدة جزر فوكلاند على تحقيق ذلك. وما دام شعب جزر فوكلاند يرغب في الاحتفاظ بعلاقته بالمملكة المتحدة، فسوف تظل المملكة المتحدة ملتزمة بتنميته في المستقبل وبتمتعه بالأمن باستمرار.

للأسباب المذكورة آنفا، فإن المملكة المتحدة تدعم قرار حكومة جزر فوكلاند الشرعي باستكشاف الهيدروكربونات في مياه جزر فوكلاند، وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والفقرة ١ من المادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وما فتئت المملكة المتحدة تعتقد بأن هنالك فرصا عديدة للتعاون مع جنوب الأطلسي غير أنه في السنوات الأخيرة، عمدت حكومة جمهورية الأرجنتين إلى ما يلي:

- الانسحاب من التعاون في لجنة مصايد الأسماك في جنوب المحيط الأطلسي ومددت مواسمها لصيد الأسماك في المياه الأرجنتينية، مهددة بذلك الإدارة المستدامة الطويلة الأمد للأرصدة السمكية المتداخلة المناطق، بما يخالف المادة ٦٣ من اتفاقية قانون البحار
- التنصل من الإعلان المشترك لعام ١٩٩٥ بشأن الهيدروكربونات، الذي كان ينص على التعاون في منطقة تعاون خاص تتداخل فيها مياه الأرجنتين وجزر فوكلاند
- فرض حظر في عام ٢٠٠٣ على الرحلات الجوية على متن الطائرات المستأجرة المتجهة إلى جزر فوكلاند عبر المجال الجوي الأرجنتيني

- إدخال تشريعات محلية لمعاقبة الشركات التي ترغب في القيام بأعمال تجارية في جزر فوكلاند أو معها
- اتخاذ مرسوم رئاسي في عام ٢٠١٠ لا يمتثل لحرية الملاحة ولا لحق المرور البريء الذي ينص عليه القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية قانون البحار
- التهديد في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ بالانسحاب من البيان المشترك بين المملكة المتحدة وجمهورية الأرجنتين لعام ١٩٩٩ الذي كان يسمح لحاملي الجواز الأرجنتيني بدخول جزر فوكلاند، وذلك لأول مرة منذ نزاع عام ١٩٨٢، والذي كان ينص على استئناف الرابط الجوي التجاري الوحيد لجزر فوكلاند مع أمريكا الجنوبية
- مطالبة منطقة بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بدعم إعلان منع السفن التي تحمل علم جزر فوكلاند من دخول موانيها، محاولة بشكل صريح تقييد التجارة وتهديد شعب جزر فوكلاند بالعزلة الاقتصادية
- إن هذه التطورات المثيرة للقلق تشكك في التزام جمهورية الأرجنتين بالتعاون السلمي في جنوب الأطلسي والتقيد بالقانون الدولي. وقد قدمت المملكة المتحدة عددا من المقترحات بشأن أنواع مختلفة من التعاون، ولا تزال حريصة على إقامة علاقة بنَّاءة مع الأرجنتين وتعزيز التعاون في جنوب الأطلسي. وقد رفضت هذه المقترحات.

وتلاحظ المملكة المتحدة أن جمهورية الأرجنتين تشير بانتظام إلى بيانات إقليمية تتضمن دعما دبلوماسيا لإجراء مفاوضات بشأن سيادة جزر فوكلاند، وإلى قرارات الجمعية العامة، التي صدر آخرها في عام ١٩٨٨، وقرارات لجنة الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار. بيد أن أيّاً من البيانات الإقليمية أو القرارات الخاصة بجزر فوكلاند لا يعكس بالكامل مبدأ تقرير المصير الملزم قانونا والمكرّس في ميثاق الأمم المتحدة، ولا العلاقات الحديثة بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار، والتي تقوم على أساس تقرير المصير. كما أن البيانات الإقليمية وقرارات الأمم المتحدة لا تعدل ولا تضعف التزام الدول باحترام حق جزر فوكلاند في تقرير المصير، المكرّس في ميثاق الأمم المتحدة. وقد اعترف بذلك كل المشاركين الكاريبيين في المحفل المشترك للمملكة المتحدة والبلدان الكاريبية في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، عندما التزموا باحترام حق المصير لجميع الشعوب، بما فيها شعب جزر فوكلاند.

ولا يمكن للمملكة المتحدة وجمهورية الأرجنتين التفاوض على استبعاد حق تقرير المصير. في مبدأ كلانا ملتزم قانونا باحترامه وتعزيز إعماله وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وعلى جمهورية الأجنتين وأي بلد يدعم رغبتها في حرمان شعب فوكلاند من

حقوقه، تذكُّر تعهداته الدولية الملزمة قانونا باحترام مبدأ وحق تقرير المصير لكل الشعوب، كما هو مبين في كل من ميثاق الأمم المتحدة (المادة ١٢)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والثقافية (المادة المشتركة ١). وعلى خلاف موقف جمهورية الأرجنتين، فإن موقف حكومتَي المملكة المتحدة وجزر فوكلاند يرتكز بقوة على مبدأ وحق تقرير المصير الأساسي لكل الشعوب، الملزم قانونا والذي أرسته الأمم المتحدة. وحكومتا المملكة المتحدة وجزر فوكلاند تحترمان احتراما كاملا وتطبقان تطبيقا تاما كل أحكام القانون الدولي الملزمة قانونا. علما بأن الوجود العسكري الدفاعي للمملكة المتحدة في جزر فوكلاند لا هدف له سوى الدفاع عن حقوق وحريات شعب جزر فوكلاند في تقرير مستقبله السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وتقوم المملكة المتحدة بمناورات عسكرية روتينية كل ستة أشهر تقريبا في الجزر تستخدم فيها قذائف قصيرة المدى. وهي تفعل ذلك منذ نشر هذه القذائف ردا على غزو جمهورية الأرجنتين لجزر فوكلاند في عام ١٩٨٢. ولا تمثّل هذه المناورات أي تغيير في الموقف الدفاعي للمملكة المتحدة في جنوب الأطلسي.

هذا، مع العلم بأن جزر جنوب الأطلسي وساندويتش الجنوبية هي من أقاليم ما وراء البحار البريطانية، ولا ينظر في أمرها ضمن جزر فوكلاند في الأمم المتحدة. ولا يوجد بها سكان مستقرون دائمون، ومن ثم لا وجود فيها لسكان لهم حق تقرير المصير، وهي غير مدرجة في قائمة لجنة إنهاء الاستعمار. وقد احتازت المملكة المتحدة رسميا جزر جنوب الأطلسي وساندويتش الجنوبية في عام ١٧٧٥، ولم تنقطع حيازتها لها منذ ذلك الحين، باستثناء ستة أسابيع احتُلت فيها احتلالا غير شرعي في عام ١٩٨٢. علما بأن جمهورية الأرجنتين لم تحتج قط على السيادة البريطانية على جزر جنوب الأطلسي وساندويتش الجنوبية، إلى أن فكرت في المطالبة بجزر جنوب الأطلسي عام ١٩٧٢ وجزر ساندويتش الجنوبية في عام ١٩٤٨. وفي أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين عرضت المملكة المتحدة إحالة مسألة السيادة على جنوب الأطلسي وجزر ساندويتش الجنوبية إلى محكمة العدل الدولية أو التحكيم الدولي لتسوية المسألة. ومن أسف أن جمهورية الأرجنتين رفضت، دون بيان الأسباب، كل هذه العروض، ورفضت قبول اختصاص محكمة العدل الدولية في هذه المسألة.

أرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الأمم المتحدة في إطار البند ٤٥ من جدول الأعمال.

(توقيع) مارك **لايل غرانت**